

اللبنانيون أمام تحدي فيروس كورونا المتسلل اللواء محمود الأسمر: هكذا نخوض معركتنا الوطنية

بقرار من رئيس الحكومة الدكتور حسان دياب، وقبل ظهور اول اصابة بفيروس كورونا المستجد في لبنان في 21 شباط 2020، تم تشكيل لجنة متابعة التدابير والاجراءات الوقائية لهذا الفيروس في 31 كانون الثاني، في اعلان حرب استباقية من لبنان على الفيروس الذي انتشر في دول قريبة وبعيدة

حتى تاريخ 27 شباط 2020، سجل لبنان رسمياً وجود ثلاث اصابات فقط على اراضيه بفيروس كورونا الذي برهن انه لا يعرف حدوداً جغرافية، بعدما كان قد اتخذ سلسلة تدابير واجراءات بالتنسيق بين مختلف الوزارات والاجهزة والهيئات، كما يؤكد الامين العام للمجلس الاعلى للدفاع اللواء محمود الأسمر، وهو ايضا رئيس اللجنة الوطنية لادارة مخاطر الكوارث ولجنة متابعة التدابير والاجراءات الوقائية لفيروس كورونا.

من الصين الى كوريا الجنوبية وايران والعراق شرقاً، مروراً بالكويت والسعودية والامارات والبحرين الى ايطاليا وسويسرا والبرازيل والولايات المتحدة غرباً، اثبت فيروس كورونا انه غير مقيد بحدود جغرافية ولا بعوائق، بحسب ما تؤكد منظمة الصحة العالمية، وهو ما يرفع مستوى التحدي امام لبنان، خصوصاً بعدما اعلن وزير الصحة حمد حسن عن الإصابة الاولى في 21 شباط الماضي، ثم عن الاصابتين الثانية والثالثة في 26 و27 من الشهر نفسه.

لهذا يقول اللواء الأسمر ان "الخطوة الاولى كانت في قرار الرئيس حسان دياب تشكيل لجنة متابعة، قبل ظهور الفيروس في لبنان". لكنه يؤكد ان "المهم هو التوعية ورفع مستواها بين اللبنانيين، فالناس يجب ان تتعاون وتلتزم الارشادات".

ويشير الى ان "الوعي الوطني العام ضروري للتعامل مع هذا الوضع، خصوصاً وان كورونا لا يميز بين الناس ولا يعرف جنسية ولا ديناً ولا مذهباً". وأشار الى "اننا مؤهلون للتعامل مع هذه الازمة بحسب



الامين العام للمجلس الاعلى للدفاع اللواء الركن محمود الأسمر.

المتخصصين، فالتدابير حتى الان والتجاوب من الناس والادارات المختلفة، جيدة كلها". واوضح ان لبنان "قادر على التعامل مع تحدي كورونا في حال تضافرت كل الجهود الوطنية. فهذا الموضوع وطني لا شخصي ولا سياسي، كما ان لبنان متقدم على الصعيد الصحي على مستوى المنطقة، ولدينا قدرات وطنية كافية". لكن ما هي طبيعة اللجنة، وما العمل الذي تقوم به؟ قال اللواء الأسمر ان اللجنة "تقوم حالياً باعداد خطط طوارئ افتراضية في حال انتشار فيروس كورونا بشكل كبير، للتعامل مع الوضع من خلال كل المعنيين، من وزارات واجهزة وغيرها". ثم تناول طبيعة لجنة المتابعة وتركيبها،

اجتماعات اللجنة شخصيات وادارات وهيئات حكومة ودولية مثل منظمة الصحة العالمية، او ممثلون عن المستشفيات والاطباء والممرضين، لمعرفة وتحديد الادوار المطلوبة والمتابعة في حال حصل انتشار للفيروس، وهي سواء باجتماعها الاسبوعي او اليومي بحسب الضرورة، ترفع توصياتها الى رئاسة الحكومة".

واوضح ان اللجنة ليست سلطة اجرائية، بل تتولى المتابعة والتوصية والتنسيق بين مختلف الاجهزة والقطاعات والجهود.

وقال اللواء الأسمر ان في الامكان تلخيص طبيعة دور اللجنة كالآتي:

"- توحيد جهود الادارات والوزارات المعنية في الاستعداد لمواجهة انتشار الفيروس.

- تحديد سيناريوهات انتشار الفيروس والتدابير الاحترازية في المرافق العامة (مطار، مدارس، اماكن عامة...).

- تقييم القدرات الوطنية الموجودة لاحتواء الحالات في حال اكتشافها وقدرة المستشفيات ووزارة الصحة والاجهزة المعنية على الاستجابة.

- تحديد الاحتياجات على الصعيد الوطني في حال تفشي الفيروس، واعداد خطة تواصل وتنسيق مع الشركاء الاقليميين والدوليين في مجالات مكافحة الوبئة العابرة للحدود.

- تحديد الية طلب المساعدات الخارجية عند الحاجة.

- نشر المعلومات الدقيقة للمواطنين عبر جميع الوسائل المرئية والمسموعة والتواصل الاجتماعي".

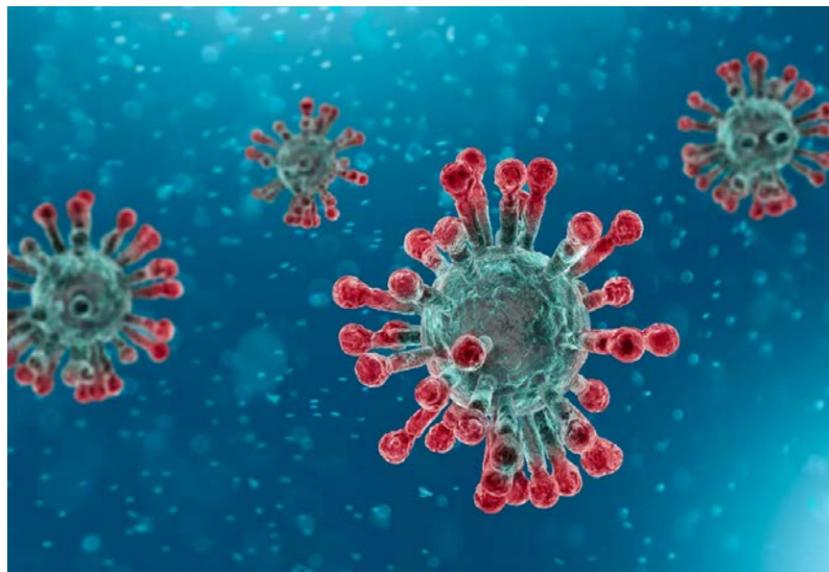
عقدت اللجنة خمسة اجتماعات، ووضعت توصيات قدمت الى رئاسة الحكومة. هذه التوصيات ساهمت في اكتشاف حالة الإصابة الاولى في 21 شباط الماضي، والتي من بينها مراقبة المطار والمنافذ البرية والبحرية، وذلك من خلال تدابير يتم تنسيقها مع منظمة الصحة العالمية وفقاً لمعاييرها وتوصياتها، ومع وزارة الصحة وجهاز امن المطار. واوضح انه تم اعداد لائحة تدابير تتعلق بزوار اتوا من دول مصابة بالفيروس من بينها اجراءات الحماية والحجر في المنازل، اذ يتم التواصل معهم عبر وزارة الصحة ثم الداخلية وعبرها البلديات المعنية، لمتابعة من جاء من هذه البلدان التي تشمل اساساً الصين، كوريا الجنوبية، ايران وايطاليا، وهي تتوسع الان لتمثل دولا اخرى سجلت فيها اصابات.

اتخذت خلية الازمة برئاسة الرئيس دياب القرارات التالية بناء على توصيات لجنة المتابعة لفيروس كورونا في 22 شباط الماضي، بهدف تعزيز تعامل لبنان مع هذا التحدي:

"- عزل الاشخاص الذين تظهر عليهم اعراض الإصابة وكل الوافدين من



اجراءات في المستشفى الحكومي.



وباء الكورونا.

العقيد ابوشقرا: الامن العام في حالة استنفار دائم



رئيس الدائرة الامنية في الامن العام العقيد هادي ابوشقرا.

الوافدين، سواء كانت للبنانيين او اجانب. لهذا يجري ايضا شكل من التنسيق الصحي عبر الحدود مع الجانب السوري، مثلما جرى في حالة اللبناني الذي كان مقيما في مدينة ووهان الصينية وقدم عبر الحدود البرية".

حول اوضاع الجالية اللبنانية في الخارج، اشار الى ان متابعة اوضاعهم تتم عبر وزارة الخارجية اللبنانية التي تشارك في لجنة متابعة التدابير والاجراءات الوقائية لفيروس كورونا.

وتحدث عن "وضع خطة بآء لتكون السلطات اللبنانية جاهزة للتعامل مع احتمال تفشي الوباء"، مضيفا ان العمل جار "من اجل تجنب الوصول الى مثل هذه المرحلة". واكد ان الدور الاساسي هو لوزارة الصحة والامن العام ليس بديلا منها او من الطبيب والممرض "بل تعمل في اطار المتابعة والتنسيق والدعم".

وختم قائلا: "لدور الامن العام اللبناني اهمية كبيرة لانه يحمل الهم الوطني العام حيال هذه الازمة، ويعمل جاهدا بالتعاون مع وزارة الصحة وغيرها من الوزارات والاجهزة اللبنانية لمواجهة فيروس كورونا".

يشارك الامن العام اللبنانيين والوزارات والهيئات المعنية في تحمل اعباء مواجهة مخاطر فيروس كورونا، من خلال التعاون والتنسيق والعمل على الارض لحماية لبنان واهله والمقيمين فيه.

رئيس الدائرة الامنية في الامن العام العقيد هادي ابوشقرا قال ان الامن العام، بتوجيهات مباشرة من اللواء عباس ابراهيم، في "حالة استنفار دائم لمواكبة ودعم بقية القطاعات واجهزة الدولة المعنية بمكافحة فيروس كورونا".

العقيد ابوشقرا هو ايضا عضو في وحدة ادارة الكوارث التابعة لرئاسة الحكومة، ومن خلال موقعه تحدث عن طبيعة الخطوات التي يقوم بها الامن العام، مشيرا الى ان الامن العام منذ اللحظات الاولى للازمة "اتخذ تدابير على كل المعابر الحدودية، برية وجوية وبحرية، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة".

ولفت الى ان من بين الخطوات التي تمت "توفير الحماية لعناصر الامن العام على الحدود من خلال تعليمات واضحة وكيفية التعامل مع حالات الاصابة عبر ابلاغ وزارة الصحة وتطبيق اجراءات وقائية محددة. فمن خلال التنسيق مع وزارة الصحة، ثمة عناصر للامن العام الى جانب فرق صحية عند كل المنافذ، من المطار الى المعابر البرية والبحرية، وخصوصا عند معبر المصنع حيث تتمركز فرق تضم ممرضين في مناوبات تغطي كل ساعات اليوم. ويتولى الامن العام تزويد وزارة الصحة حركة المرور وخصوصا الداخلين من زوار ومقيمين آتين من الصين وايران وغيرها من الدول، وذلك من اجل متابعة حركتهم ودخولهم الى لبنان واماكن وجودهم على الاراضي اللبنانية بناء على طلب من وزارة الصحة. على سبيل المثال، عند معبر المصنع، يرتدي عناصر الامن العام وموظفو وزارة الصحة سترات بيض وقفازات ويضعون كمادات، وتجري طوال اليوم عملية مستمرة لقياس حرارة كل الوافدين

المناطق التي سجلت اصابات في مستشفى رفيق الحريري الحكومي. - تكليف وزارة الداخلية السلطات المحلية (البلديات) الاشراف على تطبيق اجراءات العزل الذاتي للمواطنين العائدين من المناطق التي سجلت اصابات، والذين لم تظهر عليهم اعراض الاصابة وكذلك جميع المقيمين معهم في سكن واحد.



التحوط من الوباء.



الفحص.

الموانئ والمرافئ ومطار رفيق الحريري الدولي. - توقيف الحملات والرحلات الى المناطق المعزولة في الدول الآتية: الصين، كوريا الجنوبية، ايران ودول اخرى، على ان تستثنى من ذلك حالات السفر الضرورية (طباية، تعليم، عمل) وتكليف الامين العام للمجلس الاعلى للدفاع الاشراف على تطبيق هذه المعايير بالتنسيق مع المديرية العامة للطيران المدني والمديرية العامة للامن العام ورئاسة مطار رفيق الحريري الدولي.

- تكليف وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارتي السياحة والصحة والمديرية العامة للامن العام، الاتصال باللبنانيين الموجودين في المناطق المصابة ومتابعة اوضاعهم الصحية والتنسيق مع السلطات المحلية لتأمين العلاجات المطلوبة وتزويدهم الارشادات اللازمة.

- تكليف وزارتي الاقتصاد والصحة، منع تصدير معدات الوقاية الفردية الطبية (PPE) واحصاء المخزون المحلي منها وتأمين استيراد الكميات اللازمة.

- التعميم على الاندية الرياضية والمدارس والحضانات والجامعات والمطار والطائرات وسائر اماكن تجمع المواطنين، التزام تطبيق اجراءات الوقاية الصحية والتعميم المتكرر وفقا لارشادات وزارة الصحة.

- تكليف وزارة الصحة تخصيص مستشفى حكومي في كل محافظة ليكون مركزا حصريا لاستقبال اي اصابة بالكورونا وتجهيزه بالمواصفات والمعدات المطلوبة.

- تكليف وزارة الاعلام بالتنسيق مع وحدة ادارة مخاطر الكوارث لدى مجلس الوزراء ووزارة الصحة، اعلام الرأي العام اللبناني بشكل شفاف ودوري بكل الاجراءات والقرارات والتطورات تباعا، بالتعاون مع وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة ومواقع التواصل الاجتماعي.

- حصر نقل حالات الاصابة او المشتبه باصابتهم بجمعية الصليب الاحمر اللبناني دون سواها.